مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

اسم المقال: النفط لعنة أم نعمة الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي – حالة الجزائر –
اسم الكاتب: نسرين معياش
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/8993
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 21:31 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
ملتقى الحضارات

مجلة جامعة الشارقة

دورية علمية محكمة

للعلوم الإنسانية والاجتماعية



عدد A

المجلد 16، العدد 1
شوال 1440 هـ / يونيو 2019 م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339

النفط لعنة أم نعمة الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر)

نسرين معياش

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة 08 ماي 45 قالمة

قالمة - الجزائر

تاريخ الاستلام: 08-03-2017 **تاريخ القبول: 28-03-2018**

ملخص البحث:

سلطت هذه الورقة البحثية الضوء على أثر الموارد الطبيعية، لاسيما النفط، في النمو الاقتصادي للاقتصاد الجزائري. وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على أسلوب التكامل المشترك لـ جرانجر وأنجل لاختبار علاقة السببية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي وذلك للفترة 1980 - 2014. وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة المدى في حين غياب علاقة قصيرة المدى، وقد دلت النتائج على الارتباط الوثيق للاقتصاد بالتبعية لقطاع المحروقات عليه فإن النمو الاقتصادي هو رهن العوامل المؤثرة في أسعار النفط .

الكلمات الدالة: لعنة الموارد الطبيعية، النفط، النمو الاقتصادي، التكامل المشترك.

مقدمة:

ساهمت الموارد الطبيعية مساهمة إيجابية في التنمية الاقتصادية لبلدان مثل بريطانيا وأيرلندا الشمالية أثناء الثورة الصناعية الأولى خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وقد عززت الموارد أيضا المراحل الأولى لتنمية بلدان كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا وهولندا، ولا تزال تساهم في هذه التنمية. وتشكل أستراليا وبعض البلدان النامية ذات الدخل المتوسط، مثل ماليزيا والبرازيل والمكسيك والأرجنتين، جميعها نماذج حديثة للتنمية القائمة على السلع الأساسية. غير أنه في حالة عدد من البلدان النامية الأقل نموا فقد أفضت الدراسات التجريبية للصلة بين الموارد الطبيعية والتنمية إلى نتائج سلبية إذا ما اقترنت الموارد الطبيعية، لاسيما النفط، بما يسمى المرض الهولندي أي بسلسلة من الاختلال المؤدية إلى التضخم وارتفاع سعر الصرف الحقيقي. وأدى ذلك إلى استنتاجات بأن اكتشافات الموارد هي نقمة للبلد بدل كونها نعمة عليه.

والجزائر من الدول التي تملك العديد من الموارد الطبيعية أهمها النفط الذي يحتل مكانة هامة باعتباره المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية في الجزائر، مما جعله اقتصادا ريعي بامتياز. إن استمرار التقلبات الحادة في أسعار النفط تجعل من هذه الاقتصاديات والجزائر رهينة التطورات التي تحدث في السوق النفطية.

على ضوء ذلك تبحث هذه الورقة البحثية الإجابة عن الإشكالية الآتية: هل إن وفرة الموارد الطبيعية خصوصا النفط نعمة أم لعنة على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

بناءً على الإشكالية المطروحة تمت صياغة جملة من الفرضيات هي كالآتي:

- أدت وفرة الموارد الطبيعية إلى انخفاض النمو الاقتصادي في الجزائر.
- أدت وفرة الموارد الطبيعية إلى تحفيز واستمرار النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة لارتباط الاقتصاد الجزائري بعائدات قطاع المحروقات مما خلف قطاعا صناعيا وزراعيا هشا، وهذا ما يدعم فرضية أن البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تعاني من المرض الهولندي. أضف إلى أن التقلبات في أسعار النفط في الأسواق العالمية جعلت الكثير من الدول والجزائر تعرف انخفاضا متباينا في النمو والتنمية الاقتصادية لذلك فهذه الدراسة تعد إضافة إلى حقل الدراسات التجريبية في محاولة للبحث في العوامل الحقيقة جراء انخفاض النمو الاقتصادي.

الهدف من الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس من هذه الورقة البحثية في إيضاح العلاقة السببية بين وفرة الموارد ونتائجها الاقتصادية النمو خاصة. إذ ترتكز نظرية لعنة الموارد أن الريع النفطي أدى إلى وجود ركود اقتصادي وتسلطية وحروب أهلية في بعض الأحيان مما يؤدي في نهاية الأمر إلى ضعف المؤسسات.

المنهج المتبع:

لتحليل مختلف جوانب الإشكالية تم الاعتماد على منهج وصفي تحليلي لمعالجة الأسس النظرية للعنة الموارد الطبيعية، ومنهج إحصائي مستخدمين بذلك أسلوب التكامل المشترك للبحث في أثر النفط في النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 1980 - 2014.

وعلى إثر ذلك فقد شملت الدراسة ثلاثة محاور رئيسة:

- نظرية لعنة الموارد الطبيعية.
- العوامل المؤثرة في تذبذب أسعار النفط.
- دراسة أثر أسعار النفط في النمو الاقتصادي للفترة 1980 - 2014.

الدراسات السابقة:

نظراً للأهمية النظرية لموضوع وفرة الموارد الطبيعية وأثرها في النمو الاقتصادي فهناك العديد من الدراسات التي تناولته بشقيه النظري والقياسي، ونذكر فيما يلي أهم هذه الدراسات ليس على سبيل الحصر:

دراسة Ceylan وBerument (2005) اهتمت بتحليل تأثير صدمات أسعار البترول في الناتج الداخلي الخام في بعض بلدان الشرق الأوسط و شمال أفريقيا MENA في الفترة الممتدة من 1960 حتى 2003، وقد بينت نتائجهم أن صدمة موجبة على سعر البترول لها تأثير معنوي وموجب في نمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر، نفس النتائج تم الحصول عليها بالنسبة للنمو الاقتصادي في كل من إيران، العراق، الأردن، الكويت، قطر وسوريا.

دراسة سيدي محمد شكوري (2012) بعنوان وفرة الموارد والنمو الاقتصادي -دراسة حالة الاقتصاد الجزائري- رسالة دكتوراه غير منشورة: تهدف إلى تحليل تأثير تقلبات سعر البترول في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية بالنسبة للاقتصاد الجزائري باستعمال منهجية نماذج المتجهات ذات الانحدار المتعدد VAR، وقد بينت النتائج التطبيقية

أن سعر البترول يعتبر من بين أهم محددات النشاط الاقتصادي للجزائر، حيث أظهرت دوال الاستجابة الدفعية أن استجابة كل من الناتج الداخلي الخام، النفقات العامة وعرض النقود لصدمة موجبة في سعر البترول كانت موجبة ومتزايدة في المدى القصير، كما أن صدمة موجبة في سعر البترول أدت إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي الفعلي على مدى السنة الأولى وهذا يدعم فرضية المرض الاقتصادي الهولندي، أما نتائج تحليل تباين الأخطاء واختبار السببية لـ Granger فقد بينت أن سعر البترول يفسر الجانب الأكبر من تقلبات كل من الناتج الداخلي الخام، النفقات العامة وعرض النقود.

دراسة طارق بن قسمي (2015) دراسة أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية للفترة 1990 - 2013: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2013، ولهذا الغرض تم تقدير نموذج قياسي يتضمن متغيرين : متغير مستقل أسعار النفط في السوق العالمية، ومتغير تابع النمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي وذلك خلال الفترة السابقة الذكر لمدى توفر البيانات حولها. وقد أجريت اختبارات على السلاسل الزمنية للتحقق من سكونها، ومن ثم انتقلت الدراسة إلى إجراء اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة والتي أشارت نتائجها إلى وجود علاقة طويلة المدى بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي، وبناءً عليه فقد خلصت الدراسة إلى أن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بين المتغيرات التي تتصف بخاصية التكامل المشترك نموذج تصحيح الخطأ.

إن الدراسات الواردة في هذا المجال قد توصل أغلبها إلى نفس النتيجة نقمة الموارد الطبيعية المفسرة بالمرض الهولندي رغم اختلاف الأساليب الإحصائية القياسية المتبعة والسلاسل الزمنية، هذا ما انجر عنه تشابه في التوصيات المقترحة. أما من خلال هذه الدراسة فإننا نحاول إثبات نتيجة مغايرة لأن الدراسات السابقة قد أغفلت جانبا مهما في التحليل وهو دور صندوق ضبط الإيرادات الذي قامت بتأسيسه السلطات الجزائرية عام 2000 خاصة وأنه قد عرف تراكمات مالية معتبرة من تدفقات الجباية البترولية. وبين الأهداف الرئيسة لتشكليه هو تجنب دورية ساسة الإنفاق وما لها من تأثيرات سلبية في استقرار الاقتصاد الكلي في حال تراجع الإيرادات النفطية والثبات النسبي للنفقات العامة حتى لا يترتب عنها انخفاضا في نوعية وفعالية الإنفاق. إضافة إلى ذلك تعقيم تدفقات رؤوس الأموال وتخفيف حدة التقلبات في سعر الصرف الحقيقي لتقليل مخاطر المرض الهولندي.

وما يميز دراستنا أنها دراسة حديثة من ناحية الإحصاءات وطول السلسة الزمنية التي تبحث في تفسير نقمة الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي، أضف إلى ذلك الجهود

الحثيثة للسلطات في سعيها مع أعضاء دول منظمة الأوبك وخارجها على الضغط على أسواق النفط لاستعادة التوازن مما ينعكس على النتائج المتوصل إليها وتقديم المقترحات المناسبة.

ولا يخلو أي بحث علمي من بعض الصعوبات وخاصة إذا تعلق الأمر بمصداقية البيانات وتوفرها وعلى سبيل المثال عدم توفر بيانات حول المنكمش لأجل تحديد أسعار الناتج الداخلي الخام بقيم حقيقية، ولهذا فقد تم تعويضه بالرقم القياسي للأسعار لعام 2001 وهو غير متوفر كذلك على طول السلسلة الزمنية. فضلا عن ذلك تفتقر الدراسات السابقة أو الدراسة الحالية إلى متغيرة سعر الصرف وذلك للوصول إلى قيمة حقيقية لسعر برميل النفط ا للأسباب التي ذكرت آنفا.

1. لعنة الموارد الطبيعية

إن فكرة كون أن الموارد قد تكون لعنة اقتصادية أكثر منها نعمة، بدأت بالظهور في نقاشات جرت في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي حول المشاكل الاقتصادية للبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط[1]. وقد استخدم هذا المصطلح لأول مرة من طرف الاقتصادي Richard Auty عام 1993 بإصداره لمؤلفه بعنوان: Sustained Development in Mineral Economies: The Resources Curse. إذ يصف من خلاله كيف أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية ذات الدخل المنخفض غير قادرة على استخدام تلك الثروة لتعزيز نمو اقتصاديّاتها مقارنة بتلك الدول ذات الدخل المرتفع ولا تملك ذلك الحجم من تلك الموارد فهي تحقق معدلات نمو مرتفعة[2].

وقد أشارت نظرية Staple of Theory of Growth لدور السلع التقليدية أو الغذائية في اقتصاديات الدول الغنية بالموارد. ويعد الاقتصادي الكندي Harold Innis أول من قام بتفسير نمط التنمية الاقتصادية في كندا عن طريق استغلال وتصدير الموارد الطبيعية، واعتبر التطور الاقتصادي لكندا كنموذج ناجح يمكن إسقاطه على أي اقتصاد في تصدير الصناعات الثقيلة[3]. يعني ذلك أن وفرة النفط وغيره من الموارد الطبيعية تعد عامل جذب للاستثمار الأجنبي في القطاعات الإستخراجية، فالإنتاج لتحقيق أرباح يمكن استثمارها في

(1) Anthony. J2016 ,, Using Natural Resources for Development: Why Has it Proven so Difficult, Journal of Economic Perspectives, 30 (1), pp161-184.

(2) Sachs,J et al, 1995, Natural Resources Abundance and Economic Growth, NBER Working Paper, N°5398, pp.

(3) Ramesh. M et al, 1999, The Political Economy of Canada: An Introduction, Don Milles Ontario, Oxford University Press.

البنـي التحتيـة وفـي قطـاع الصناعـة والتكنولوجيـا. إذن فهـي تتيـح فرصـة لصنـع المـواد بـدلا مـن تصديرهـا فـي صورتهـا الخـام وهـذا مـا ينجـر عنـه تحقيـق نمـو اقتصـادي وتنويـع هيـكل الاقتصـاد[1].

أمـا نظريـة الدفـع القـوي The Big Push، لمنظرهـا Paul-Rosenstein-Rodan عـام 1943، تسـتند علـى أن الـدول الناميـة تحتـاج فـي مسـار تنميتهـا الاقتصاديـة إلـى ضـخ كميـات هائلـة مـن المـوارد لتنميـة اسـتثماراتها فـي القطـاع الصناعـي. وفـي هـذا السـياق فـإن المـوارد الطبيعيـة تعـد نموذجـا للدفـع القـوي لتحقيـق نمـو ذاتـي Pattern of Growth[2].

إن الـدول التـي تعتمـد فـي اقتصادياتهـا علـى المـوارد الطبيعيـة المرتكـزة جغرافيا تكـون أكثر قابليـة للتحـول إلـى نمـط اقتصـاد ريعـي وبالتالـي فهـي أكثـر عرضـة للإصابـة بلعنـة المـوارد الطبيعيـة أو معضلـة الوفـرة. إن لعنـة المـوارد الطبيعيـة قـد تـؤدي إلـى[3]:

- تقليل الإنتاجية والتنافسية في القطاعات غير النفطية.
- تذبـذب فـي إيـرادات الدولـة بسـبب التذبذبـات فـي أسـعار النفـط ممـا يرفـع مـن حالـة التـردد فـي اتخـاذ القـرارات الماليـة بشـأن إلغـاء أو توقيـف المشـاريع.
- سوء إدارة الحكم العام للموارد.
- ضعف وتفشي الفساد في المؤسسات لوفرة الموارد.

ولطالمـا اعتبـر الباحثـون والدارسـون أن المـرض الهولنـدي نظريـة مفسـرة للعنـة المـوارد الطبيعيـة، وهـو مفهـوم يوضـح العلاقـة الظاهـرة بيـن الزيـادة فـي اكتشـافات المـوارد الطبيعيـة وانخفـاض الإنتـاج بالقطـاع الصناعـي. وقـد أطلـق هـذا المفهـوم علـى الهولنديين فـي النصـف الأول مـن القـرن الماضـي بعـد اكتشـاف النفـط والغـاز فـي بحـر الشـمال[4].

(1) أنيسة بن رمضان، 2014، الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 15، ص 298.

(2) Patrick. G et al, 2007, Big Push Versus Absorptive Capacity: How to Reconcile the Two Approaches, United Nations University, World Institute for Development Economics Research, Discussion Paper N° 2007/05, pp 1-25.

(3) أنيسة بن رمضان، مرجع سبق ذكره، ص 299.

(4) Corden, 1984, Booming Sector and Dutch Disease, Economics Survey and Consolidation, Oxford Papers, p 360.

بعد استعراض الأدبيات والدراسات التي تناولت تحليل العلاقة بين وفرة الموارد ونتائجها الاقتصادية، تم تنظيمها في ثلاثة اتجاهات رئيسة[1] :

- الاتجاه التقليدي يؤكد على وجود علاقة مباشرة بين وفرة الموارد وانخفاض النمو الاقتصادي.
- اتجاه يؤكد على وجود علاقة مشروطة أو غير مباشرة بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي، وقد تكون آثاره إيجابية أو سلبية في حالة توافر متغيرات وسيطة معينة.
- اتجاه معارض يؤكد على عدم وجود علاقة بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي.

كشفت دراسة لـ Havranek.T وآخرون، 2016، عن وجود 40% من الأوراق البحثية دلت عن وجود أثر سلبي لوفرة الموارد في النمو الاقتصادي، وما يقرب كذلك 40% منها دون أثر و 20% منها لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي. وبهذا خلص الباحثون إلى ضعف دعم الفرضية القائمة على وفرة الموارد تؤثر سلبا في النمو الاقتصادي على المدى البعيد[2].

وهناك دراسة حديثة تشير إلى أن النظام المعتمد على الريع يتيح من الناحية النظرية عددا من الإمكانات الاقتصادية، ويشمل ذلك حياده في قرارات الاستثمار والإنتاج. غير أن كفاءة النظام المعتمد على الريع تقوضها من الناحية العملية أوجه التفاوت في المعلومات المتعلقة بتكاليف وإيرادات الشركات المستغلة للموارد، والتي تكون عادة شركات غير وطنية. وعلاوة على ذلك ليس من السهل دائما تحديد التكاليف البيئية والاجتماعية والسياسية ما يسبب صعوبة للسلطات الضريبية في حساب الالتزامات الضريبية بدقة. ولهذه الأسباب، يتقاضى العديد من الدول ضرائب على الإيرادات دون أن يأخذ في الحسبان جميع التكاليف المتكبدة أو جزء منها على الأقل[3].

---

(1) أسماء ماهر، الدولة الريعية وتحولات الدول، عن الموقع الالكتروني: www.feps.edu.eg/ar/ تاريخ الإطلاع: 12 /12/2016.

(2) Havrenek.T et al,2016, Natural Resources and Economic Growth: A Meta-Analysis, World Development Revue, Volume 88, pp 134-518

(3) Mintz.J et al, 2012, Capturing Economic Rents from Resources through Royalties and Taxes, The School of Public Policy Research Papers, University of Calgary Canada, Volume 5, N°30, pp 1-47.

ويعتبر النظام المعتمد على الضرائب أقل تكلفة من الناحية الإدارية غير أن هذا النظام لا يخلو من التعقيدات فقد بين الأونكتاد، 2005، قد تلجأ شركات التعدين إلى عدد من الاستراتيجيات لتجنب الضرائب المرتفعة نسبيا بتغيير معدل الاستخراج إذا تعلق الأمر بضرائب ثابتة أو تعديل مستويات الاستخراج في حالة الضرائب المحسوبة على أساس القيمة.

كما أكد Bravo وآخرون، 2007، على أن تأثير وفرة الموارد في النمو الاقتصادي يعد مشروط بمستوى رأسمال البشري وتم الاتجاه بشكل نسبي إلى أن الموارد تروج النمو الاقتصادي[1]. أما دراسة Aslaksen و 2008 ،Anderson، اهتمت بتحليل الأنظمة الديمقراطية ولم يثبت وجود دليل للعنة الموارد في ظل الديمقراطية البرلمانية اعتمادا على متغيرة جودة المؤسسات[2]. بينما دراسة Torvik وآخرون، 2006، بينت أن الموارد الطبيعية تعزز التنمية عندما تكون المؤسسات محفزة للإنتاج والمنتجين وتقل أهميتها بضعف سيادة القانون وانتشار الفساد والبيروقراطية مما يؤدي إلى خلق مؤسسات مشجعة للنهب والانتهاك[3].

2. العوامل المؤثرة في تذبذب أسعار النفط

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وأسعار النفط تشهد تذبذبا كبيرا أكثر من أي سلعة أخرى. وقد شغلت الانخفاضات المتتالية في أسعار النفط مع نهاية عام 2014 العديد من الباحثين وصناع القرار والمحللين والسياسيين وحتى عموم الجمهور، وذلك لانعكاساتها المهمة على النشاط الاقتصاد العالمي.

الصدمات النفطية:

لقد شهد سوق النفط عدة صدمات نفطية غالبا ما ارتبطت بالتقلبات في أسعار النفط منذ بداية السبعينيات إلى عام 2014 وأهمها [4]:

(1) Bravo.C et al, 2007, The Relative Richness of the Poor? Natural Resources, Human Capital and Economic, Lederman and Maloney, pp 71-103.

(2) Aslaksen, S. et al, 2008, Constitutions and Resources Curse, Journal of Developp ment Economics, Volume 87, N°2, pp 227-246.

(3) Mehlum.H et al, 2006, Institutions and the Resources Curse, View Issue, Volume 116, N°508, pp 1-20.

(4) مريم شطيبي محمود، 2015، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، أشغال الندوة بعنوان: أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، يوم 14 ماي 2015، ص ص 4 - 5.

الصدمة النفطية لعام 1973: وسميت كذلك بأزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميل النفط بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية، حيث في عام 1973 قررت المنظمة رفع الأسعار من جانب واحد لتقفز من 3 دولار عام 1973 إلى 12 دولار.

الصدمة النفطية لعام 1979: ارتفعت أسعار النفط بشكل مفاجئ عام 1979 على إثر الحرب العراقية الإيرانية (حرب الخليج الأولى) من 13 دولار إلى 36 دولار للبرميل عام 1980 ثم لتتهاوى بعدها الأسعار لتبلغ 27.5 دولار عام 1985.

الصدمة النفطية لعام 1986: انخفض سعر النفط إلى مستوى 13 دولار عام 1986 ثم عاودت الارتفاع من جديد محققة بذلك 20 دولار عام 1996، ثم انهارت الأسعار لتصل إلى 12.3 دولار للبرميل عام 1998 ثم لتحقق بعدها 28 دولار للبرميل عام 2000.

الصدمة النفطية لعام 2004: تميزت بارتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة الأوبك 36 دولار للبرميل وقد عرفت هذه الفترة بثورة أسعار النفط.

الصدمة النفطية لعام 2008: سجلت أسعار البترول مستويات قياسية منذ عام 2004، إذ بلغت الأسعار سقف 98 دولار للبرميل عام 2008. غير أن الأزمة المالية العالمية أدت إلى تهاوي سعر النفط الجزائري ليبلغ 61 دولار للبرميل عام 2009 ثم ليرتفع مجددا ليصل إلى 80 دولار للبرميل.

الصدمة النفطية لعام 2014: بعد ثلاثة أعوام من المستويات المرتفعة في سعر برميل النفط إلى منتصف عام 2014، فجأة بدأت أسعار النفط بالانخفاض وزادت حدة الانخفاض خاصة بعد قرار منظمة الأوبك في نوفمبر 2014 بالإبقاء على مستوى الإنتاج عند 30 مليون برميل نفط يوميا والذي أعقبه انخفاضات حادة إلى أكثر من 50% من قيمة برميل النفط خلال شهر ديسمبر 2014 مقارنة بما كانت عليه القيمة منتصف العام[1].

قراءة في العوامل المؤثرة في سعر النفط:

إن التغييرات التي تحدث على أسعار النفط ليست بظاهرة دخيلة في وقتنا الحاضر، وإنما هي نتاج لصراع في المصالح بين الدول الصناعية والدول المصدرة له وعوامل أخرى تؤثر بشكل مباشر في آليات السوق الطلب والعرض في تحديد السعر.

(1) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط، تقرير تحديث الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2014 - 2015 عن الموقع الرسمي لوزارة التخطيط التنموي والإحصاء لدولة قطر.

أ. الحروب والعوامل السياسية[1]

خفضت دول الخليج إنتاج النفط بنسبة 5% شهريا، ورفعت من أسعار النفط من جانب واحد وذلك حرب أكتوبر عام 1973 إلا أن الولايات المتحدة اعتمدت على مبالغ كمساعدات عاجلة لإسرائيل. الأمر أدى إلى قيام عدد من الدول الغربية النفطية بإعلان الحظر على الصادرات النفطية إلى الولايات المتحدة وأوروبا مما خلق أزمة طاقة في الصادرات النفطية في تلك الدول. ولقد أدت المقاطعة الاقتصادية والحظر الغربي النفطي إلى استحداث آلية لضبط أسعار النفط التي كانت تتراوح عند 3 دولارات للبرميل لترتفع إلى أكثر من 12 دولار للبرميل في عام 1973.

كما انطلقت الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 وانقطعت إمدادات النفط حينها عن السوق بما يقارب نحو 2 مليون برميل يوميا، وتضاعفت الأسعار في ذلك العام لتصل إلى 25 دولار لبرميل النفط وهو أعلى مستوى لها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وفي عام 1980 كانت الحرب العراقية الإيرانية سببا وراء انخفاض إجمالي إنتاج النفط من البلدين بمعدل 6.5 مليون برميل يوميا قبل الحرب إلى نحو مليون برميل يوميا في عام1981. وبسبب الحرب في الخليج ارتفع متوسط أسعار النفط إلى 35 دولار عام 1980 ثم إلى 37 دولار عام1981.

كما تفاقمت الاضطرابات السياسية في المنطقة العربية عام 2011 تحت ما يسمى بالربيع العربي نتج عنه انقطاع الإمدادات من الكثير من الدول المنتجة مثل ليبيا، سوريا واليمن فانخفض مستوى الإنتاج من 1.6 برميل من النفط الليبي ولم تتمكن أية دولة من منظمة الأوبك من تعويضه. ولهذا السبب فقد بلغت الأسعار مستوى تجاوز 100 دولار للبرميل. وفي عام 2012 فرضت الولايات المتحدة حظرا على تصدير النفط الإيراني تسبب في خروج نحو مليون برميل يوميا من السوق، وأدى هذا الأمر إلى تفاقم المخاوف من الرد العسكري الإيراني مما أبقى على الأسعار مرتفعة.

ب. إستراتيجية الولايات المتحدة[2]

في نهاية الستينيات ظهر اختلال خطير في بنية الطاقة للولايات المتحدة وتمثل في بروز تباين هام بين تطور وتيرة الاستهلاك وتطور الإنتاج المحلي. بل أكثر من ذلك فإن التوقعات القائمة في تلك الفترة كانت تظهر أن احتياطي النفط للولايات المتحدة سينفذ بعد

(1) فاضل الجبلي، 2000، تقلبات أسعار النفط في السوق العالمي: الأسباب والآثار، ص 25.

(2) عمر خليف، 1987، سوق النفط وإستراتيجية الأطراف، عن الملتقى بعنوان: آثار عوائد النفط على التنمية الاقتصادية العربية، مركز التخطيط القومي القاهرة أيام 11 - 13 جانفي 1987، ص 36.

سنوات يعقبها تبعية للمصادر الخارجية خاصة دول الأوبك، هذا ما تضارب مع طموحات الولايات المتحدة في الهيمنة في المجال الاقتصادي الدولي والاستراتيجي خاصة وأن منافسه الاتحاد السوفيتي الذي يتمتع باستقلال كامل في هذا المجال. وعلى إثر ذلك فإن إحداث استقلال في الطاقة أمر ضروري وبالفعل تم البدء في وضع خطة عام 1967 قبل تعديل الأسعار عام 1979. واستهدفت هذه الخطة تحقيق أهداف طاقوية، بترولية واقتصادية.

طاقويا: الاعتماد على مبدأ التدرج نحو إنتاج موارد في الطاقة إحلالية من فحم وطاقة نووية.

بتروليا: تهدف إلى رفع الأسعار المحلية للنفط لتكثيف الاستثمارات في ميدان الكشف واستغلال الاحتياطي الإضافي ذي الكلفة العالية.

اقتصاديا: وهي تعنى بتنافسية الولايات المتحدة الدولية فارتفاع الأسعار من شأنه تقليص القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية اليابانية والأوروبية وذلك لتبعيتها المطلقة للبترول الأجنبي.

أما الهدف الاستراتيجي هو أن تصبح الولايات المتحدة الممون الرئيسي لهذه الدول بالموارد الطاقوية الجديدة نظرا لامتلاكها مخزون هائل منها وتحكمها شبه المطلق على تكنولوجيا الطاقة النووية وتحويل الفحم وتمييع الغاز، أي بمعنى آخر هو تحويل تبعية الدول الأوروبية واليابان لبترول دول الأوبك إلى تبعية طاقوية أمريكية.

ج. إستراتيجية دول الأوبك والأوابك

أسست منظمة الأوبك نتيجة عدم مراعاة الشركات النفطية الكبرى مصالح الدول النفطية، ومن أبرز أهدافها هو التنسيق الكامل في المجالات النفطية وتوحيد السياسات النفطية لدول المنظمة ووضع سياسات سعرية لضمان استقرار أسعاره في الأسواق العالمية وتلبية متطلبات الدول المصدرة. ومع ذلك لم يكن لدول المنظمة في المقابل نظرة موحدة لرفع الأسعار أو الدفاع عن استقرارها. إذ لم يكن ارتفاع الأسعار في السبعينيات إلا نتيجة ارتفاع الطلب على نفط الأوبك، الأمر الذي اعتبره البعض عاملا هاما بعدم اهتمام المنظمة بانشغالاتها الرئيسية على اعتبار فقط آليات السوق وحدها من تقوم بدفع الأسعار نحو الارتفاع واستمرارها. وهذا ما أظهر من الناحية الشكلية عدم جدوى دول الأوبك في تسيير الأسعار تجنبا لتعميق الخلافات بينها بحكم التباين في آرائها[1].

(1) مرجع سبق ذكره، ص 36.

وفي عام 1968، تأسست منظمة الدول العربية المصدرة للبترول الأوابك التي، وإن كان أداؤها في ما يتعلق بتنسيق السياسات النفطية متواضعا بسبب صراع الحكومات، إلا أنها تمكّنت من القيام بدور رائد في ما يتعلق بتأسيس عدد من المشروعات العربية المشتركة في الصناعة النفطية، منها الشركة العربية لنقل البترول، والشركة العربية لبناء وإصلاح السفن، والشركة العربية للاستثمارات البترولية، والشركة العربية للخدمات البترولية، وهي شركات ما زالت قائمة إلى يومنا هذا، على الرغم من التحديات السياسية التي تواجهها[1].

د. الأثر التكنولوجي

استمر العنصر التكنولوجي يحافظ نسبيا على العلاقة المستقرة بين الطاقة ورأسمال في العملية الإنتاجية، فلم تبذل الجهود من قبل جهات البحث التكنولوجي في تلك الدول بغرض التغيير النسبي لهذه العلاقة وذلك لأن تكاليف الطاقة في الوحدة المنتجة تتناقص من فترة لأخرى لسبب انخفاض الأسعار خلال الخمسينات والستينات. ومع ارتفاع الأسعار عام 1979 سعت الدول الصناعية إلى تغيير تقنيات الإنتاج لإحلال عنصر رأسمال محل الطاقة. فعمدت في ذلك إلى تحسين كفاءة الآلات بهدف الادخار في استخدام النفط على وجه الخصوص، وبلوغ كمية أكبر من الطاقة النافعة من ذات الكمية الإجمالية التي تحصل عليها من السوق العالمية. وتتفاوت كفاءة التحول من دولة مستهلكة لأخرى تبعا للتطور التكنولوجي وقدرة الإنفاق على تنمية بحوث التحول. وعلى الإجمال كانت اليابان من أقدر الدول المستهلكة الرئيسة على بلوغ ادخار أكبر للطاقة ثم بريطانيا ثم الولايات المتحدة أما ألمانيا وفرنسا فتعدان من الدول الأقل كفاءة في التحول[2].

ه. ضعف الدولار يقلل القيمة الحقيقية للنفط

على الرغم من أن ارتفاع أسعار النفط يعد مؤشرا إيجابيا بالنسبة للدول المنتجة للنفط إلا أن انخفاض سعر الدولار أمام العملات العالمية ساهم في تآكل إيرادات الدول النفطية من بيع البترول التي تسعره بالدولار فلو أخذنا في الاعتبار عامل التضخم وتدهور سعر صرف الدولار بين عام 1986 حتى اليوم يتضح أنه فقد حوالي 65% مقابل الين الياباني و 60% مقابل الجنيه الإسترليني و 35% مقابل اليورو، ولذلك فإن القيمة الحقيقية لأسعار النفط التي بلغت حاليا 89.80 دولار هي حوالي 43 دولار للبرميل تقريبا في ظل عامل التضخم. غير أنه من المستبعد أن تتحول الدول النفطية إلى تسعير نفطها بغير الدولار

(1) يوسف خليفة يوسف، الاقتصاد السياسي للنفط: رؤية عربية لتطوراته، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 112.

(2) خلاق عبد الجابر خلاق، 1987، العوامل المؤثرة على القوة التفاوضية، عن ملتقى بعنوان: آثار عوائد النفط على التنمية الاقتصادية العربية، مركز التخطيط القومي القاهرة أيام 11 - 13 جانفي 1987، ص 20.

ولذلك نظرا إلى أن حجم التداول بالدولار الأميركي يصل نحو ثلاثة تريليونات دولار. كما أن أكثر من 50% من صادرات العالم يتم دفعها بالدولار الأميركي وثلث احتياط النقد الأجنبي في العالم يتم وضعها بالدولار وأن أكثر من 80% من مبادلات أسعار الصرف الأجنبي في العالم تتم من خلال الدولار الأميركي كما أن أسعار الطاقة والنفط يتم تسعيرها بالدولار الأميركي منذ أمد بعيد وبالتالي من الصعب الاتفاق على عملة تحل محله[1].

و. النمو الاقتصادي للصين والهند واشتداد المضاربة

شهد العالم في السنوات التي سبقت الأزمة المالية لعام 2008 ، خاصة في الدول النامية، وعلى رأسها الصين والهند، زيادة في الطلب على النفط، فحتى الربع الأول من تسعينيات القرن الماضي كان لدى الصين اكتفاء ذاتي من النفط، أما بعد ذلك فقد زاد نشاطها الاقتصادي بأكثر من ثلاثة أضعاف، الأمر الذي ولد زيادة في طلبها على النفط حتى أصبحت تستورد حوالي ثلاثة ملايين برميل نفط في اليوم عام 2006، أو ما يعادل 50% من استهلاكها من النفط[2].

وإضافة إلى التغيرات السابقة في جانبي العرض والطلب، تأثرت أسعار النفط خلال الفترة المذكورة بالمضاربات في الأسواق المستقبلية للنفط، وقد أدى تزايد دور هذه الأسواق إلى تراجع دور الدول المنتجة وشركات النفط في تحديد سعر النفط، كما أنه أدى إلى زيادة التذبذبات في هذه الأسعار، إضافة إلى تعميقه للخلاف بين الدول المستهلكة والمنتجة حول مسؤولية تسعير النفط. فبينما ألقى كل من الرئيس بوش وغوردن براون رئيس وزراء بريطانيا بمسؤولية ارتفاع أسعار النفط من حوالي 68.71 دولار للبرميل في جوان عام 2008 إلى حوالي 128.33 دولار للبرميل في أوت عام 2008 على منظمة الأوبك، وطالباها بزيادة الإنتاج، كان رد المنظمة أن المسؤولية تقع على المضاربات التي تحصل في أسواق المال، وكذلك على عدم كفاية الاستثمارات في الطاقة التكريرية، خاصة للنفط الثقيلة[3]. ويبدو أن وجهة نظر منظمة الأوبك أقوى من حجة الحكومات المستهلكة، كما عبر عنها كل من بوش وبراون، فكثير من الدراسات الحديثة تؤكد أن من بين أهم أسباب الارتفاع الكبير في أسعار النفط في بداية الألفية الثالثة يعود إلى دور المضاربات التي

(1) عقيل محسن العنزي، رحلة أسعار النفط التاريخية من 3 دولارات إلى 90 دولارات للبرميل، الرياض الاقتصادية، 22 أوكتوبر 2007، العدد 14643.

(2) John.C, 2012, China's Impact on Oil Markets, In Robert.E Looney Edition, Hand Book of Oil Politics, p 402.

(3) Paul.S, 2012, Co-Operation between Producers and Consumers, In Robert.E Looney Edition, pp 85-86.

تحصل في الأسواق المستقبلية[1].

إضافة إلى ما سبق، انعكست المديونية المتزايدة في الاقتصاد الأمريكي سلباً على الدولار الذي تعتمده الدول النفطية في المتاجرة بنفطها، الأمر الذي دفعها إلى المطالبة برفع قيمة نفطها لتعويض التراجع في قيمة الدولار، إضافة إلى التعويض عن التضخم بسبب زيادة الأسعار النسبية لواردات الدول النفطية من الدول الصناعية، وشهدت الفترة كذلك مطالبة بعض دول الأوبك بالتحول إلى عملة أكثر استقرارا من الدولار[2].

ز. تأثير المخزون النفطي

أظهرت دراسة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) أن إجمالي المخزون النفطي العالمي التجاري والإستراتيجي، تراكم في العام الماضي نحو 750 مليون برميل لتصل إلى حوالي 8842 مليون برميل. وذكرت في تقريرها الشهري أن التطورات الراهنة في السوق النفطي العالمي أكدت التأثير الكبير لمخزون الدول المستهلكة الرئيسية وخاصة الولايات المتحدة، على حركة أسعار النفط. وأوضحت المنظمة أن مخزون النفط الخام والمشتقات البترولية، هي الكميات التي تحتفظ بها الدول لاستخدامها في حال انقطاع الإمدادات لأسباب طارئة ومعالجة اختلال العرض والطلب، وهي أحد المؤشرات على قدرة الدول على التعامل مع التقلبات في السوق النفطي. وكما أن كفاية المخزون التجاري في الدول الصناعية في نهاية العام الماضي بلغت أكثر من 64 يوما بارتفاع 6 أيام عن العام السابق، وأكدت وجود علاقة وثيقة بين التغير في المخزون وتحركات أسعار خام الدول العربية. وأشارت الدراسة إلى أن التقلبات في مستويات المخزون النفطي العالمي لها انعكاسات غير مباشرة على إمدادات الدول الأعضاء في منظمة أوابك، خاصة خلال أزمات الفائض أو الشح في المعروض النفطي. وذكرت أن إمدادات الدول العربية الأعضاء في منظمتي أوابك وأوبك، وهي السعودية والإمارات والعراق والكويت والجزائر وقطر وليبيا تأثرت بقرارات منظمة أوبك خلال السنوات الماضية بشأن حصص الإنتاج. وأوضحت أن التطورات الجارية على صعيد إنتاج النفط من المصادر غير التقليدية مثل النفط الصخري والتطورات الأمنية في بعض الدول الأعضاء في أوابك، كان لها تأثير كبير في أسعار خامات الدول العربية[3].

---

(1) Kenneth. B et al, 2009, Who is the Oil Futures Markets and How Has it Changed, James.A Baker Institute for Public Policy, Rice University, pp 3-14.

(2) Hill. P, OPEC Faces Dollar Headaches: Iran, Venezuela Seek Action, Washington Time, 17/11/2007.

(3) مخزون النفط العالمي 8842 مليون برميل، صحيفة العرب صادرة بتاريخ 20/12/2016، العدد 10941.

على ضوء مناقشة العوامل المحددة لسعر النفط فإلى أين يتجه مستقبل النفط ؟

يكتنف المسار المستقبلي لأسعار النفط أجواء كثيفة من حالة عدم اليقين، مما سيتحدد من خلاله دور النفط كمصدر إستراتيجي للطاقة في السنوات المقبلة بعدة عوامل أهمها حجم الموارد النفطية المتوفرة، كانت منها التقليدية أو غير التقليدية، وكذلك البدائل الأخرى وكلها تتأثر بمستوى التقنية والتكاليف والعوامل الجيوسياسية.

إن التقرير الصادر عن وكالة الطاقة عام 2013 يشير إلى أن إجمالي النفط التقليدي القابل للاستخراج يساوي 3300 مليار برميل، وقد تم استخراج ما يقارب نحو 1136 مليار برميل أي 34% من النفط الإجمالي. الأمر الذي يعني أن المتبقي يعادل 66% ما زالت قابلة للاستخراج. والجدير بالذكر فإن هذا المخزون قابل للتغيير إذا ما حدث تطور في تقنية أو تغيير في تكاليف الإنتاج. وهناك من يعتقد أن هذه الإحصاءات قد يكون مبالغا فيها لاعتبارات سياسية فالمثال في ذلك دول منظمة الأوبك لأن الإنتاج يوزع على الدول الأعضاء على أساس حجم الاحتياطي الذي لديها. وعلى المدى المتوسط، تتوقف توقعات الأسعار على كيفية استجابة الاستثمار والإنتاج النفطي لانخفاض الأسعار. وسوف تتوقف أيضا على ما إذا كانت منظمة أوبك ستواصل القيام بدورها كالمنتج المرجح أو إذا ما كانت الأسعار ستتأثر أكثر بالتكلفة الحدية لإنتاج النفط الصخري وبإصدار قرار من منظمة أوبك بخفض الإنتاج الذي يعتمد على مدى استجابة المنتجين الرئيسين من داخل الأوبك)المملكة العربية السعودية) وخارجها)روسيا(بالتخفيض. إذ تشير التوقعات إلى أنه سوف تتأثر الأسعار سلبيا. والخلاصة هي أن أرضية الأسعار ستكون هي سعر نفط أوبك والسقف سيكون سعر النفط الصخري، من 70 إلى 80 دولارا، ومن المتوقع أن تستقر الأسعار عند هذا المستوى على الأرجح في المدى المتوسط حتى عام 2019.

وقد تزايدت أهمية النفط غير التقليدي كمصدر للطاقة في السنوات الأخيرة، كما تراجع نصيب النفط التقليدي من الإنتاج العالمي للنفط من حوالي 90% عام 1990 إلى حوالي 88% عام 2000، ثم حوالي 80% عام 2012 والتي قدرت خلالها مساهمة النفط غير التقليدي بـ 5.5% من الإنتاج العالمي. وهناك أنواع للنفط غير التقليدي كالنفط الثقيل في كندا، ونفط الكيروجين بالولايات المتحدة، والنفط الخفيف الضيق بتحويل كلٍّ من الفحم والغاز إلى وقود وهي تتطلب في مجملها إلى تقنية متطورة جدا وتكلفة عالية خاصة وأن الولايات المتحدة المتحكم الرئيس في هذا النوع من التقنيات. ومن بدائل النفط الأخرى نجد الغاز الطبيعي، الطاقة الذرية، الفحم والطاقة المتجددة وتعمل الدول المستهلكة للنفط جاهدة على تقليل استخداماتها من النفط وتعويضه بأحد مصادر الطاقة الأخرى خاصة وأنها تقوم بتطوير التقنيات المتحكمة في ذلك.

إن اتجاهات النفط تقوم على افتراضات معينة تحدد من مستواه منها الأوضاع الجيوسياسية، فالتواجد الأمريكي في الشرق الأوسط بعد اكتشاف كميات كبيرة من النفط غير التقليدي في القارة الأمريكية، وتزايد الطلب الصيني على النفط المستورد وأثره في علاقته بالغرب وبالدول النفطية، ودور النفط والغاز الروسيين في العلاقات الروسية مع كل من أوروبا وآسيا وحل قضية المفاعل النووي الإيراني وانعكاساته على أمن منطقة الخليج العربي إضافة إلى القضية الفلسطينية ومآل الربيع العربي في أغلب الدول العربية.

3. دراسة أثر أسعار النفط في النمو الاقتصادي للفترة 1980 - 2014

انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

لعب قطاع المحروقات دورا بارزا ومهما في بناء وإرساء قواعد التنمية للاقتصاد الوطني، إذ يعتبر العامل الرئيس في تحديد التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية. إن الوضع الراهن الذي اتسم بانخفاض أسعار النفط التي سجلت مستويات قياسية عام 2012 استدعى الأمر قراءة ملخصة لانعكاس انخفاض الأسعار على أهم المؤشرات الاقتصادية كما هي مبينة في الجدول (1).

الجدول (1): ملخص لأهم المؤشرات الاقتصادية للفترة 2013 - 2015

البيان	2013	2014	2015
معدل نمو PIB %	3.4	3.8	3.9
صادرات مليار دولار	63	59	50
واردات مليار دولار	55	54	49
صندوق ضبط الإيرادات مليار دينار	5563.5	4408.14	2500
عجز الموازنة نسبة من PIB	8.9	18	20.3
حساب الميزان التجاري مليار دولار	19,8	9.4-	20.05-
نسبة الجباية البترولية	62	60	58
إجمالي الاحتياطي مليار دولار	194	188	173

المصدر: البنك المركزي والديوان الوطني للإحصاء للفترة المذكورة.

فبالرغم من انخفاض الأسعار إلا أن النمو الاقتصادي فقد سجل 3.9% عام 2015 مقارنة عما كان عليه عامي 2013 و 2014. إن استمرار انخفاض أسعار النفط أدى إلى وجود أثر سلبي في الموازنة العامة للدولة إذ تزايد عجز الموازنة من 8.9%- عام 2013

إلى 20.3%- عام 2015 نتيجة انخفاض الإيرادات الجبائية التي وصلت نسبتها 62% من إجمالي إيرادات الدولة، وهذا ينعكس على إيرادات صندوق ضبط الإيرادات الذي عرف انخفاضا في مستواه إلى أكثر من 50% من قيمته مسجلا بذلك 2500 مليار دينار بنهاية عام 2015. أما بالنسبة لقطاع التجارة الخارجية فإن الانخفاض في أسعار النفط أدى إلى انخفاض قيمة الصادرات لتحقق مقدار 45 مليار دولار مما أدى إلى زيادة العجز في الميزان التجاري بـ 20.05 مليار دولار عام 2015 وبالتالي فهو يضعف قدرة الدولة في تأمين وارداتها على المدى المتوسط والطويل وإضعاف قدرتها كذلك في تمويل البرامج العامة.

ولطالما اعتمدت السلطات النقدية على احتياطي الصرف لإدارة والحفاظ على استقرار العملة في سوق الصرف، إذ بلغ احتياطي الصرف عام 2013 194 مليار دولار ليشهد بعدها انخفاضا تدريجيا محققا بذلك 173 مليار دولار عام 2015. ولقد أدى انخفاض الأسعار إلى انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري فبلغ عام 2015 سعر الدولار 100.46 دينار وتجاوز سعر الأورو 111.44 دينار، الأمر الذي أدى ارتفاع أسعار الواردات والتدهور النسبي للقدرة الشرائية، حيث قارب معدل التضخم مستوى 5% في نهاية عام 2015 ، وانعكاساتها على الأوضاع الاجتماعية دون تأثير إيجابي في الصادرات المرتبطة أسعارها بالسوق الدولية[1].

اختبار علاقة التكامل المشترك بين النمو الاقتصادي وأسعار النفط للفترة 1980 - 2014

لغرض دراسة العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي، استخدمنا بيانات سنوية، وذلك عن الفترة 1980 - 2014 وتماشيا مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية، والتي كان لها الدور البارز في جعل العلاقات الاقتصادية قابلة للقياس والتحليل الكمي، فإننا قمنا باستخدام طرق تحليل التكامل المشترك، التي تشمل طريقة أنجل وجرانجر إضافة إلى منهجية وطريقة جوهانسن وجيزليوس .

إن تحليل التكامل المشترك يسمح بتوضيح العلاقة الحقيقية بين متغيرين، من خلال البحث عن متجه التكامل المشترك وإزالة تأثيره عند الاقتضاء. إن طرق تحليل التكامل المشترك التي تم استخدامها، تركز على الحالات التي تكون فيها متغيرات السلاسل الزمنية الأساسية متكاملة من نفس الدرجة، وهي الدرجة الأولى. ولأغراض هذه الدراسة استخدمنا نموذج انحدار خطي لتحديد طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي وأسعار النفط. ولهذا الغرض فقد تم استخدام متغيرتين أساسيتين للتعبير عن النموذج:

(1) صالح صالحي، 2015، آثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري: نعمة الموارد ولعنة الفساد، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1 الجزائر، العدد 15، ص ص 1 - 18.

- متغيرة تابعة تعبر عن النمو الاقتصادي تتمثل في الناتج الداخلي الخام الحقيقي الذي يحسب بالأسعار الثابتة لسنة الأساس 2001.
- متغيرة مستقلة تعبر عن أسعار النفط لسلة الأوبك.

يمكن صياغة نموذج الانحدار الخطي كما يلي:

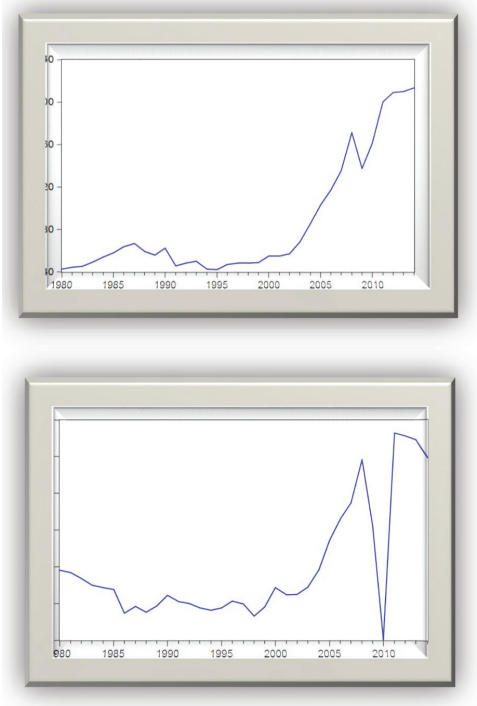
$$GDP_t = \alpha + \beta * OP_t + \varepsilon_t$$

حيث GDP_t يمثل الناتج المحلي الخام و OP_t تمثل أسعار النفط.

أ. وصف بيانات الدراسة:

إن البيانات المستخدمة في دراستنا تعود للفترة 1980 - 2014، وقد تحصلنا على السلسلتين الزمنيتين للناتج المحلي وأسعار النفط من قاعدة البيانات للبنك الدولي ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط (الأوابك) على الترتيب. يوضح الشكل (1) تطور في وتيرة كلا من الناتج المحلي الخام وأسعار النفط، و من خلاله يكشف عن وجود علاقة متزامنة بينهما فنتيجة لآثار الصدمات النفطية كان لها التأثير السلبي على الناتج المحلي الإجمالي الذي بات يتطور بشكل ضعيف من عام 1980 إلى غاية عام 2002. بعدها ليرتفع بشكل سريع ومتزايد نتيجة للارتفاع المتواصل في أسعار النفط لتقارب أقصى حد لها 120 دولار للبرميل عام 2011 رغم بداية تهاوي أسعار النفط مع بداية منتصف عام 2014.

الشكل (1): تطور الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط للفترة 1980 - 2014



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews 8.

ب. فحص استقرار السلاسل الزمنية

غالبا ما تتسم السلاسل الزمنية التي تصف المتغيرات الاقتصادية بعدم الاستقرار وذلك لكون معظمها يتغير وينمو مع الزمن مما يجعل من متوسطها وتباينها غير مستقرين، ولذلك كان من الضروري إجراء اختبار استقرار السلاسل الزمنية. لاختبار استقرار السلاسل الزمنية اعتمدنا على اختبارات ديكي– فولر الموسعة (ADF) ولاختبار فرضية العدم القائمة على وجود جذر الوحدة فعتمد ذلك على تقدير النماذج الآتية بطريقة المربعات ا

$$Model\ [1]: \Delta X_t = \rho X_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi\, \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$Model\ [2]: \Delta X_t = \rho X_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi\, \Delta X_{t-j+1} + C + \varepsilon_t$$

$$Model\ [3]: \Delta X_t = \rho X_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi\, \Delta X_{t-j+1} + C + b_t + \varepsilon_t$$

إن النمـوذج الثانـي يختلـف عـن النمـوذج الأول لاحتوائـه علـى حـد ثابـت بينمـا النمـوذج الثالـث يختلـف عنهمـا لاحتوائـه علـى حـد ثابـت ومتغيـر اتجـاه زمنـي ولتحديـد طـول الفجـوة الزمنيـة p المناسـبة أقـل قيمـة لمعيـاري أكايكـيAIC وشـوارز.SC

الجدول (2): نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية

البيان	الناتج المحلي الخام		أسعار النفط	
	عند المستوى	عند الفرق الأول	عند المستوى	عند الفرق الأول
وجود قاطع	(0.9974) 1.187234	(0.0001) 5.572498-	(0.3117) 1.93809-	(0.0000) 6.504928 -
وجود قاطع واتجاه	-(0.9724) 0.601615	//	(0.0915) - 3.25294	//
بدونهما	(0.9968) 2.583408	//	(0.9777) 1.742454	//

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews 8.

إن نتائـج الاختبـارات التـي تـم التوصـل إليهـا تظهـر اختبـار كل سلسـلة زمنيـة علـى حـدة، حيـث أن السلاسـل الأصليـة غيـر مسـتقرة عنـد المسـتوى يعنـي احتوائهـا علـى جـذر الوحـدة لأن احتمالهـا الموافـق (الموضـح بيـن قوسـين) أكبـر مـن حـد المعنويـة 1% أو 5% أو 10% وهـذا للمتغيرتيـن. بعـد معالجـة السلاسـل الزمنيـة بطريقـة الفـروق الأول وجـد أن كلا مـن المتغيرتيـن مسـتقرتين عنـد الفـرق الأول لأن احتمالهـا الموافـق أقـل مـن حـد المعنويـة 1% أو 5% أو 10%، وهـذا مـا يعنـي أنهمـا متكاملتيـن مـن الدرجـة1.

ج. اختبار علاقة التكامل المتزامن

إن دراسـة العلاقـة بيـن المتغيـرات علـى المـدى الطويـل تتطلـب اسـتقرار السلاسـل الزمنيـة وإلا سـوف نحصـل علـى معادلـة انحـدار زائـف. وبمـا أن السلسـلتين مسـتقرتين عنـد الفـرق الأول فيمكـن القـول بـأن بأنهمـا متكاملتيـن مـن الدرجـة الأولـى، هـذا يعنـي إمكانيـة وجـود مسـار مشـترك بيـن المتغيـرات التـي تنمـو بنفـس الوتيـرة.

اقترح Johensen – Juselius (1988) تحديد عدد متجهات التكامل المشترك بإجراء اختبار الأثر، إذ يختبر فرضية العدم القائمة على أن هناك على الأكثر q من متجهات التكامل المشترك في مقابل الفرض البديل (q=r). وتحدد قيمة الأثر بالعلاقة الآتية:

$$GDP_t = \alpha + \beta * OP_t + \varepsilon_t$$

حيث i القيمة الذاتية لمصفوفة التباين والتباين المشترك التي تسمح بحساب القيم الذاتية، K فهي تمثل عدد المتغيرات و r تمثل رتبة المصفوفة.

الجدول (3): نتائج اختبار التكامل المتزامن

Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.527371	28.39877	15.49471	0.0003
At most 1	0.105172	3.667066	3.841466	0.0555

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews 8.

إن الجدول (3) يبين نتائج اختبار الأثر للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، حيث نلاحظ أنه لا يمكن قبول فرضية العدم (r=0) عند مستوى معنوية 1% كما هو موضح في السطر الأول من الجدول، لكن نقبل فرضية العدم (r=1) التي تدل على أن رتبة المصفوفة تساوي الواحد، هذا بدوره يدل على وجود معادلة واحدة للتكامل المشترك (وجود متجه واحد لتصحيح الأخطاء)، وعلى هذا الأساس السلاسل الزمنية موضع الدراسة تشكل فيما بينها علاقة توازنية في الأجل الطويل، لكن بوجود متجهات تصحيح الخطأ.

د. تقدير النموذج

إن النموذج المقدر يأخذ شكل انحدار بسيط ويمكن تقدير معلماته بطريقة المربعات الصغرى وقد تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول (4).

الجدول (4): نتائج تقدير النموذج

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	24.87356	7.789111	3.193376	0.0031
OP	1.534327	0.154399	9.937425	0.0000
R-squared	0.749530	Mean dependent var		85.59563

Adjusted R-squared	0.741940	S.D. dependent var	56.25442
S.E. of regression	28.57701	Akaike info criterion	9.598527
Sum squared resid	26949.30	Schwarz criterion	9.687404
Log likelihood	-165.9742	Hannan-Quinn criter.	9.629208
F-statistic	98.75241	Durbin-Watson stat	1.289004
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews 8.

وعليه يمكن كتابة معادلة خط الانحدار على الشكل التالي:

$$GDPt = 24, 87356 + 1, 534327* OPt$$

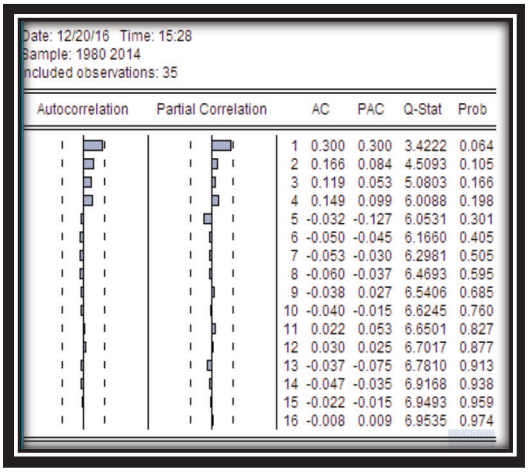
إن إشارة معلمة المتغيرة OPt موجبة ومعنوية إحصاءا وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، أما من الناحية الإحصائية فإنه يترتب علينا إجراء بعض الاختبارات التي تعبر عن جودة النموذج من حيث قدرته التفسيرية وأهمها معامل التحديد المصحح إذ يعادل 74.95% وهي نسبة مرتفعة، وهي توضح قدرة المتغيرة المستقلة أسعار النفط في تفسير التغيرات في المتغيرة التابعة النمو الاقتصادي. كما بينت إحصائية فيشر باحتمال معدوم على جودة النموذج ككل.

ومن شروط صحة النموذج هو أن تكون الأخطاء غير مرتبطة ذاتيا، وهي من بين الفرضيات الأساسية لهذا النموذج هي أن سلسلة الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي، أي أن الارتباط الخطي بين الأخطاء معدوم، وللتحقق من ذلك نقوم بتحليل دالة الارتباط الذاتي لبواقي التقدير بالاعتماد في ذلك على اختبار Ljung-Box الذي يسمح بالتحقق من أن السلسلة عبارة عن تشويش غير مؤثر أي اختبار الفرضية العدمية :

$$H_0 : p_1 = p_2 = \ldots\ldots\ldots = p_n = 0$$

وللكشف عن ذلك نستخدم الإحصائية Q لاختبار Ljung-Box والتي تتبع توزيع X2 بدرجة حرية n، ويتم قبول الفرضية العدم إذا كانت الإحصائية Q أصغر من X2 عند مستوى معنوية 5% أو أن الاحتمال الموافق لها أكبر من مستوى معنوية 5% ومن ثم فإن للسلسة تشويش غير مؤثر.

الشكل (2): نتائج اختبار Ljung-Box



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews 8.

يتضح من الشكل(2) أنه يتم قبول الفرضية العدمية التي تقر بأن البواقي عبارة عن تشويش غير مؤثر وذلك لأن الاحتمال الموافق 0.974 أكبر من حد المعنوية 5%، ومنه فإن كل المعاملات لدالة الارتباط الذاتي لا تختلف عن الصفر.

إذ خلصت نتائج الاختبار (LMT Test) واختبار ثبات التباين (ARCH Test) كما هي موضحة في الجدولين (5) و (6) على التوالي إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء وتباين أخطائها حيث أن احتمال إحصائية فيشر هي 0.0983 و 0.87 على الترتيب وهي أكبر من حد المعنوية 5% يعني قبول الفرضية العدمية بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء وثبات تباين الأخطاء حسب كل حالة.

الجدول (5): نتائج اختبار LMT Test

F-statistic	2.502855	Prob. F(2,31)	0.0983
Obs*R-squared	4.865891	Prob. Chi-Square(2)	0.0878

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews 8.

الجدول (6): نتائج اختبار ARCH Test

F-statistic	0.023187	Prob. F(1,32)	0.8799
Obs*R-squared	0.024618	Prob. Chi-Square(1)	0.8753

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews 8.

إن البحث في إمكانية وجود علاقة توازن طويلة الأمد من خلال تطبيق التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة تكون انطلاقا من التحقق في استقرار بواقي التقدير، ولهذا الغرض قمنا بفحص بواقي المعادلة المقدرة باستخدام اختبار ديكي- فولر الموسع من أجل تعزيز النتائج المتوصل إليها.

الجدول (7): نتائج اختبار استقرار البواقي

بوجود قاطع

			t-Statistic	**Prob.***
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.106856	0.0030
Test critical values:	1% level		-3.639407	
	5% level		-2.951125	
	10% level		-2.614300	

بوجود قاطع واتجاه

			t-Statistic	**Prob.***
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.865899	0.0021
Test critical values:	1% level		-4.252879	
	5% level		-3.548490	
	10% level		-3.207094	

بدونهما

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.179566	0.0001
Test critical values:	1% level		-2.634731	
	5% level		-1.951000	
	10% level		-1.610907	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews 8

ونتائج اختبار الاستقرار التي تؤكد فرضية عدم وجود جذر الوحدة أي قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية لأن الاحتمال الموافق في كل حالة هو أقل من مستوى المعنوية 5%. وعلى إثر ذلك يمكن القول بأن هنالك علاقة توازنية طويلة الأمد عند تحديد متجه تصحيح الأخطاء.

وبالاعتماد على نتائج الدراسة يمكن الآن تقدير العلاقة القصيرة الأمد أو تصحيح الأخطاء التي تأخذ الصياغة التالية:

$$\Delta (GDPt)= \Delta(OPt) + et(-1)$$

والنتائج هي موضحة في الجدول(8):

الجدول (8): نتائج تقدير النموذج على المدى القصير

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
$\Delta (OP_t)$	0.273301	0.114438	2.388195	0.0230
et (-1)	0.033047	0.100100	0.330138	0.7434
R-squared	0.158872	Mean dependent var		5.034500
Adjusted R-squared	0.132587	S.D. dependent var		13.06432
S.E. of regression	12.16746	Akaike info criterion		7.892430
Sum squared resid	4737.505	Schwarz criterion		7.982215
Log likelihood	- 132.1713	Hannan-Quinn criter.		7.923049
Durbin-Watson stat	2.099431			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews 8.

وعليه يمكن كتابة النموذج في الشكل الآتي:

$$\Delta (GDPt)=0,273301* \Delta(OPt) + 0,033047*et(-1)$$

من خلال التقييم الإحصائي والاقتصادي للنموذج نجده أنه غير دال إحصائيا لعدم معنوية معالمه، وفي نفس الوقت نجد أن قدرته التفسيرية تقارب 15.88% وهي نسبة ضعيفة تعني عدم قدرة المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات في المتغيرة التابعة Δ (GDPt). وعليه يتم رفض النموذج يعني ذلك عدم وجود علاقة قصيرة الأمد أو متجه تصحيح الأخطاء.

نتائج الدراسة:

يمكن تلخيص النتائج في النقاط التالية:

- إن نتائج الدراسة القياسية تدل على غياب علاقة التكامل على الأمد القصير، ويمكن تقديم تفسير لهذه الحالة بأن النمو الاقتصادي لم يتأثر بانخفاض أسعار النفط على الأمد القصير، والسبب وراء ذلك يرجع للدور الهام لصندوق ضبط الإيرادات، الذي يمول أساسا من العائدات المتأتية من الجباية البترولية، للمساهمة في التنمية الاقتصادية. وتتمثل أهدافه على نطاق واسع في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي بعزل الاقتصاد عن آثار انخفاض أسعار النفط وتحييد أثر التدفقات المالية الوافدة لتجنب المرض الهولندي. ولذا فقد ثبتت فائدة صندوق ضبط الإيرادات في ظل الوضع الاقتصادي والمالي، إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أن الموارد الضخمة المتراكمة في صندوق ضبط الإيرادات قد تنطوي على تكاليف الفرصة الضائعة لأنها قد لا تعوض فرص النمو المحتملة.

- أما بخصوص وجود علاقة توازنية طويلة الأمد، فإن النمو الاقتصادي يفسر أساسا من التغييرات في أسعار النفط. إذ إن ارتفاع الأسعار بـ 1% يؤدي ذلك إلى زيادة في الناتج الداخلي الخام بـ 1,5%، والعكس صحيح، أي أنه في ظل انخفاض أو انهيار مفاجئ في أسعار النفط سوف يؤدي حتما إلى انخفاض في النمو الاقتصادي، وهذا ما يدل على أن الاقتصاد الجزائري في علاقة وطيدة بالنفط.

- من خلال النتائج النهائية للدراسة التطبيقية فهي تدل على غياب علاقة التكامل المشترك على المدى الطويل والمدى القصير معا، ما يعني لك أن الاقتصاد الجزائري قد لا يعاني من المرض الهولندي.

يظهر جليا أن الأداء الاقتصادي للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية والمصدرة للنفط هو أقل في إشارة إلى دراسة (Sachs&Warner(1995 و Gylfason.T (2001)، ويعزى تفسير ذلك أساسا إلى المرض الهولندي ودورية السياسة المالية في هذه البلدان من أهم القنوات التي تؤثر بها وفرة الموارد على النمو الاقتصادي. إذ أشارت الأدبيات الاقتصادية خاصة أعمال (Corden&Neary (1982 وأعمال (Neary&Van Wijnbergen (1986 أن التوسع في قطاع الطاقة يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الذي يؤثر مباشرة على تراجع القطاع الصناعي والزراعي من خلال أثرين: أثر حركة الموارد وأثر النفقات. ولقد توصلت العديد من الدراسات إلى نتائج تدعم نظرية كوردي ونييري (1982) كدراسة (Fardmanesh (1985، وقد تناول 5 بلدان نامية من بينها الجزائر، و (Philipe.S (2006 وغيرها من الدراسات الأخرى. أما بخصوص دراستنا فقد ألقت من الشك حول وجود تأثيرات سلبية لوفرة الموارد، وهذا ما خلصت إليه الدراسة إلى عدم وجود هذه التأثيرات على المدى المتوسط ولكن مع التهاوي في أسعار النفط بشكل مستمر أو عد استقرارها قد يودي ذلك إلى ظهور المرض الهولندي مع تراجع إيرادات صندوق الضبط.

وهناك من الدراسات السابقة المدعمة للنتيجة المتوصل إليها نذكر على سبيل المثال أعمال (Gelb.A (1989 الذي توصل إلى دراسة مقارنة إلى أنه ليست معظم البلدان النامية الغنية بالموارد تعاني من المرض الهولندي، وتوصل إلى أن في غالبية هذه البلدان يدفع انتعاش قطاع موارد الحكومات إلى تبني سياسات غير منتجة ولفترات طويلة وهذا التفسير ينطبق على الحالة الجزائرية. إذ تنفي مساهمة النفط في التنمية الاقتصادية بالجزائر فقد كان تركيز جزء هام من هذا الدخل للإنشاءات والبنى التحتية الأساسية التي من سمتها أنها لا تحقق أي دخل للاقتصاد (مجانية التعليم، مجانية الرعاية الصحية،...)، إذ كان الاهتمام منصبا حول إشباع وتغطية مختلف الاحتياجات للقطاعات. إن الحديث عن النتائج الايجابية لأسعار النفط على النمو الاقتصادي لا زال يعتبره بعض من الاقتصاديين، رغم التحسن في المؤشرات الاقتصادية الكلية، سوى حالة ظرفية وليس أداة لتحقيق وتحفيز استمرارية النمو الاقتصادي الذي عادة ما تم ربطه بأسعار النفط. فبالرغم من التطور الهائل لحجم الاستثمارات العمومية إلا أن الدولة قد أغفلت جانبا جوهريا هو تنمية الجهاز الإنتاجي، فالفكر المالي الكينزي يؤكد على أن النفقات العامة تعد من أهم عناصر الطلب التي من شأنها التأثير على حجم الناتج المحلي الإجمالي والعمالة انطلاقا من قانون الطلب الفعال إشارة إلى أنه في ظل وجود جهاز إنتاجي مرن فإن الزيادة في الطلب الكلي تعمل على تنشيط الجهاز الإنتاجي وبالتالي التأثير إيجابا في معدلات النمو والبطالة.

توصيات الدراسة:

نلخصها في العناصر التالية:

- اتخاذ الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاجية وتشجيع الاستثمار الأجنبي في السلع التجارية غير النفط من خلال توسيع البنية التحتية وتحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال؛
- تنويع الاقتصاد لتجنب التأثيرات السلبية للعنة الموارد الطبيعية من خلال الاهتمام بالسياحة والخدمات؛
- استثمار التدفقات الناتجة عن قطاع المحروقات في التعليم ورأس المال البشري مما يسهم في زيادة الكفاءة وانتشار التكنولوجيا وتشجيع الابتكارات.
- تطوير القطاع المالي بما يساعد على جذب الموارد الادخارية لخدمة التنمية من خلال دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أحد عوامل نمو القطاع الحقيقي.
- التنسيق بين القطاع العام و الخاص من خلال إقامة مشروعات مشتركة.
- تحسين نوعية المؤسسات الديمقراطية ومؤسسات تنظيم النشاط الاقتصادي فنوعية الإدارة العامة لها تأثير إيجابي على السياسة الاقتصادية من خلال تقوية الشفافية المالية ومحاربة الفساد.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

1. أسماء ماهر، الدولة الريعية وتحولات الدول، عن الموقع الالكتروني: www.feps.edu.eg/ar/ تاريخ الاطلاع: 12 /12/2016.
2. أنيسة بن رمضان، الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 15.
3. خلاق عبد الجابر خلاق، 1987، العوامل المؤثرة على القوة التفاوضية، عن ملتقى بعنوان: آثار عوائد النفط على التنمية الاقتصادية العربية، مركز التخطيط القومي القاهرة .
4. سيدي محمد شكوري، 2012، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي – دراسة حالة الاقتصاد الجزائري-، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
5. صالح صالحي، آثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري: نعمة الموارد ولعنة الفساد، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، العدد 15، 2015، ص ص 1 - 18.
6. طارق بن قسمي، 2015، دراسة أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية للفترة 1990 - 2013، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
7. عقيل محسن العنزي، رحلة أسعار النفط التاريخية من 3 دولارات إلى 90 دولارات للبرميل، الرياض الاقتصادية، 22 أوكتوبر 2007، العدد 14643.
8. عمر خليف، 1987، سوق النفط وإستراتيجية الأطراف، عن الملتقى بعنوان: آثار عوائد النفط على التنمية الاقتصادية العربية، مركز التخطيط القومي القاهرة .
9. فاضل الجبلي، تقلبات أسعار النفط في السوق العالمي: الأسباب والآثار، 2000.
10. مخزون النفط العالمي 8842 مليون برميل، صحيفة العرب صادرة بتاريخ 20/12/2016، العدد 10941.
11. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط، تقرير تحديث الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2014 - 2015 عن الموقع الرسمي لوزارة التخطيط التنموي والإحصاء لدولة قطر.
12. مريم شطيبي محمود، 2015، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، أشغال الندوة بعنوان: أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة الجزائر.
13. يوسف خليفة يوسف، الاقتصاد السياسي للنفط: رؤية عربية لتطوراته، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية.

ترجمة مصادر ومراجع اللغة العربية: Translated Arabic References:

1. Asma Maher, *State of Rent and State Transformation*, retrieved from www.feps.edu.eg/en/ Date of receipt: 12/12/2016.
2. Anisa Bin Ramdhan, Exhausted Natural Resources and their Impact on Economic Growth: The Case of Petroleum in Algeria, *Journal of Economic and Administrative Research*, No. 15.

3. Khalleq Abdul-Jaber Khalleq, 1987, Factors Affecting Negotiating Power, on a forum entitled: Effects of oil revenues on Arab economic development, Center for National Planning Cairo.
4. Sidi Mohamed Chakouri, 2012, Abundance of Natural Resources and Economic Growth – A Case Study of the Algerian Economy, unpublished PhD thesis, University of Abu Bakr Belqaid Tlemcen, Algeria.
5. Saleh Salehi, Implications of the decline in oil prices on the Algerian economy: the blessing of resources and the curse of corruption, *Journal of Economic Sciences and Management Sciences*, Setif University 1, No. 15, 2015, pp. 1-18.
6. Tariq Ben Qasmi, 2015, The Study of International Oil Prices on Economic Growth in Algeria - A Standard Study for the Period 1990-2013, Unpublished PhD Thesis, University of Mohamed Khader Biskra, Algeria.
7. Aqeel Mohsen Al-Enzi, The Historical Oil Prices Trip from $ 3 to $ 90 a Barrel, *Riyadh Economic*, 22 October 2007, Issue 14643.
8. Omar Khalifa, 1987, Oil Market and Strategy of the Parties, on the Forum entitled: Effects of oil revenues on Arab economic development, National Planning Center Cairo.
9. Fadhel Al-Jabali, Oil Price Fluctuations in the Global Market: Causes and Impacts, 2000.
10. The world oil reserves are 8842 million barrels, Al-Arab newspaper published on 20/12/2016, No. 10941.
11. Arab Center for Research and Policy Studies, Reading the Causes of Low Oil Prices, *Qatar Economic* Outlook Update 2014-2015, retrieved from the official website of the Ministry of Development Planning and Statistics, Qatar.
12. Mariam Chtibi Mahmood, 2015, Implications of the low oil prices on the Algerian economy. The symposium entitled: Crisis of energy markets and its implications on the Algerian economy, Prince Abdelkader University of Islamic Sciences, Constantine, Algeria.
13. Youssef Khalifa Youssef, The Political Economy of Oil: An Arab Perspective of its Developments, *The Arab Future*, Center for Arab Unity Studies.

المراجع الأجنبية:

Anthony. J, 2016, Using Natural Resources for Development: Why Has it Proven so Difficult, Journal of Economic Perspectives, 30 (1), pp161-184.

Aslaksen.S & al, 2008, Constitutions and Resources Curse, Journal of Development Economics, Volume 87, N°2, pp 227-246.

Bravo.C & al, 2007, The Relative Richness of the Poor? Natural Resources, Human Capital and Economic, Lederman and Maloney, pp 71-103.

Corden .M, 1984, Booming Sector and Dutch Disease, Economics Survey and Consolidation, Oxford Papers.

Corden. M & Neary.P, 1982, Booming Sector and the De-Industrialization in a small open Economy, The Economic Journal, Vol (92).

Fardmanech.M, 1988, Terms of Trade Shocks and Structural Adjustment in a Small Open Economy, Ph.D Yale University.

Gelb.A, 1989, Oil Windfalls: Blessing or curse? World Bank, Oxford University Press.

Gylfason.T, 2001, Natural Resources, Education, and Economic Development, European Economic Review N° 45.

Havrenek.T & al, 2016, Natural Resources and Economic Growth: A Meta-Analysis, World Development Revue, Volume 88, pp 134-518.

Hill.P, OPEC Faces Dollar Headaches: Iran, Venezuela Seek Action, Washington Time, 17/11/2007.

John.C, 2012, China's Impact on Oil Markets, In Robert.E Looney Edition, Hand Book of Oil Politics.

Kenneth.B & al, 2009, Who is the Oil Futures Markets and How Has it Changed, James.A Baker Institute for Public Policy, Rice University.

Mehlum.H & al, 2006, Institutions and the Resources Curse, View Issue, Volume 116, N°508, pp 1-20.

Mintz.J & al, 2012, Capturing Economic Rents from Resources through Royalties and Taxes, The School of Public Policy Research Papers, University of Calgary Canada, Volume 5, N°30, pp 1-47.

Neary.P & Van Wijnbergen.S, 1986, Natural Resources and the Macro economy, Cambridge, MIP Press.

Patrick. G & al, 2007, Big Push Versus Absorptive Capacity: How to Reconcile the Two Approaches, United Nations University, World Institute for Development Economics Research, Discussion Paper N° 2007/05, pp 1-25.

Paul.S, 2012, Co-Operation between Producers and Consumers, In Robert.E Looney Edition.

Philipe.S, 2006, Natural Resources Abundance and Human Capital Accumulation, World Development, Vol (34), N°6.

Ramesh. M & al, 1999, The Political Economy of Canada: An Introduction, Don Milles Ontario, Oxford University Press.

Sachs, J. & al, 1995, Natural Resources Abundance and Economic Growth, NBER Working Paper, N°5398, pp 1-50.

Is Oil a Curse or a Blessing of Natural Resources for Economic Growth? The Case of Algeria

Nasrine Mayache

college of economic commercial and management sciences - university of 08 may 45 guelma

Guelma - Algeria

Abstract:

This research paper aims to highlight the impact of oil, as a natural resource, on economic growth in the case of Algeria. For this purpose, we have adopted the co-integration and the causality analysis method relating oil prices and economic growth during the period 1980-2014. The study results showed the existence of a long-term equilibrium relationship and the absence of a short-term relationship. The results also indicated the dependence of economy on hydrocarbons, which means that economic growth is subject to factors affecting oil prices.

Keywords: Resources, Curse, Oil, Economic Growth, Co-integration.